

اجاز المبالغ على النكاح واذا استاذن منها فسكت او ضحك  
 فذلك اذن منها قال ايت لم يزوجه وان استاذن النبي  
 فلا بد من رضاها بالقول . واذا زالت بكارتها بوثمة او غيرها  
 او جراحة او غيره فهي في حكم الابكار وان زالت بكارتها بزنا  
 فهي كذلك عند ابي حنيفة واذا قل الزوج بلفك النكاح  
 فسكت وقال الشاذلي ذلك فالفول قولها ولا يمين عليها ولا يستحل  
 في النكاح عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يستحل فيه  
 وينعقد بلفظ النكاح والتزوج والتليك والهبة والصدقة  
 ولا ينعقد بلفظ الاجارة والاياء باحدة ويجوز نكاح الصغير والصغيرة  
 اذا رزجهما الولي بكونها كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو  
 العصبة فان رزجهما الاب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما  
 وان رزجهما غير الاب والجد فللكل واحد منهما الخيار اذا  
 بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ ولا ولاية لعبد ولا  
 صغير ولا مجنون ولا كافرا على مسلمة وقال ابو حنيفة يجوز لغير  
 العصبان من الاقارب التزوج ومن لا ولي لها اذا تزوجها

مولاها الذي عتمها جاز واذا غابت الولي الاقرب عيبتها  
 منقطعة جاز لمن هو بعد منه ان يزوجه والعيب المنقطعة الا  
 تصل اليه القوافل في السنة الامر والكَفَاءة في النكاح  
 معتبرة . واذا تزوجت المرأة غير كفو فلا وليا ان يفرقوا  
 بينهما والكَفَاءة معتبرة في النسب والدين والمال وهو  
 ان يكون مالكا للمهر والفقعة ويعتبر في الصنايع واذا تزوجت  
 المرأة ونقصت من مهر مثلها فلا ولياء الاعتراض عليها حتى  
 يتبرأ لها مهر مثلها او يفارقها عند ابي حنيفة . واذا تزوج الاب  
 ابنته الصغيرة ونقص من مهرها وابنته الصغيرة وزاد على  
 مهر امراته جاز ذلك عليهما ولا يجوز لغير الاب والجد .  
 ويصح النكاح اذا سمى فيه مهرا ويصح وان لم يسم فيه مهرا  
 واقل المهر عشرة دراهم فان سمي اقل من عشرة فلها عشرة  
 ومن سمي مهرا عشرة فاذا فعله المسمى ان دخل بها او  
 مات فان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف المسمى وان  
 تزوجها ولم يسم لها مهرا او تزوجها على ان لا مهر لها فلها

مولاها